مجلس الأمة ناقش إجراءات التعامل مع «أزمة كورونا»

الحكومة: الوباء ينتشر بسرعة وإجراءاتنا صحيحة.. والنواب لتعويض الأنشطة المغلقة

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس الثلاثاء الجلسة الخاصة بالإجراءات والسياسة الحكومية في التعامل مع فيروس كورونا المستجد والسلالات المتحورة عنه، بالإضافة إلى مناقشة ملف التركيبة السكانية، وذلك بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

وتلا الأمين العام المكلف عادل اللوغاني أسماء الحضور والمعتذرين، حيث اعتذر عن الحضور كل من: فايز الجمهور، محمد المطير وخليل الصالح.

وفي مستهل الجلسة وافق المجلس على تخصيص خمس دقائق لكل متحدث.

وقدم وزراء الصحة والمالية والتجارة والصناعة شرحا لإجراءات الحكومة في مواجهة الفيروس أمام مجلس الأمة، مؤكدين أن الأولوية حماية المنظومة الصحية وأن القرارات المتعلقة بالأنشطة يتم تقييمها ومراجعتها كل فترة.

وقال وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح: نحن جاهزون لتقديم العرض الخاص بالإجراءات الحكومية للتعامل مع كورونا.

وحذر وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح امس من احتمال اتخاذ إجراءات أقسى في حال لم يتم الالتزام بالاشتراطات الصحية الوقائية من فيروس كورونا.

انسحاب الداهوم

وقال النائب بدر الداهوم: حضرنا الجلسة ولن نقبل لأي وزير أن يتحدث إلا رئيس الوزراء لأنه الوحيد الذي صدر به التكليف، ولن نقبل أن يصعد ويشرح ويتعهد غير رئيس الوزراء وسوف أنسحب من الجلسة إن تحدث أي وزير.وأيد النائب صالح الشلاحي الداهوم.

وعلق الوزير مبارك الحريص بالقول إن الحكومة حضرت برئيس الوزراء والوزراء بناء على طلب مقدم من النواب.

انتشار سريع

بدأ وزير الصحة الشيخ باسل الصباح مداخلته، وانسحب الداهوم والشلاحي.

وقال الوزير الصباح: الوضع الوبائي في انتشار سريع وهناك زيادة في عدد الاصابات وزيادة الأسرة في العناية المركزة ويتطلب اتخاذ اجراءات وقائية، مؤكدا أن كل الاجراءات التي قمنا بها في السابق كانت صحيحة والمسؤولية مضاعفة.

وأشار إلى اننا قمنا بإجراءات كثيرة بدأت من 27 يناير 2020 بوقف سمات الدخول للبلاد، يعني من عام كامل، وقمنا بإغلاق المنافذ الحكومية والمدارس ووضع منصات والقيام بالحجر الجزئي والكلي وعزل المناطق الموبوءة، متابعا: إن عدد الاصابات في العالم مليونين و400 ألف والموجة الثانية لا تزال قائمة وكان الاستقرار منذ يونيو الماضي في الخليج وزادت الاصابات منذ يناير.

وأوضح كنا ننتقل من مرحلة لأخرى بحذر ولم ندخل المرحلة الخامسة وفيها نشاط الصالونات والأندية الصحية وتم نقل النشاطين للمرحلة الرابعة لأسباب اقتصادية واجتماعية.

وقال: إن نسبة إشغال العناية المركزة ارتفعت الآن الى 133 وإن لم تتخذ إجراءات سيزيد عدد المصابين.. وقد نضطر الى اتخاذات إجراءات أشد.

وذكر إن حملة التطعيم أعد لها من 7 أشهر وأعدت لجان لاختيار الطعوم واختيرت الطعوم التي اعتمدت، وعدد المسجلين لأخذ الطعوم من المواطنين والوافدين بلغ 454522، مبينا أن 137 ألفا تلقوا الطعوم من بينهم 119 ألفا من المواطنين، ومن تلقوا الجرعة الثانية عددهم 38 ألفا.

الصحة المجتمعية

وقالت الوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة بثينه المضف إلى أنه بعد مرور عام على جائحة كورونا بات العالم كله يعاني من الفيروس، مشيرة إلى ان الحل يكون من خلال التطعيم.

وشرحت المضف أنه قبل إعلان منظمة الصحة العالمية نحن بدأنا في إجراءاتنا وعقدنا ورشا تدريبية لتدريب الكوادر في المنافذ واللجنة الدولية للوائح الصحية برئاسة الوزير كانت في انعقاد دائم لاتخاذ خطوات استباقية، موضحة أن استراتيجية الوزارة تعتمد على منع وفادة المرض والحد من انتشاره، ونعمل على تقليل الإصابة من خلال منع السفر وغيره.

وأضافت: سعينا إلى حماية كبار السن لأنهم الأشد تعرضا للفيروس، وشكل فريق استشاري لتقديم الدعم الفني لقطاع الصحة العامة. ثم تحدث الدكتور محمد صالح السعيدان وهو طبيب صحة عامة، حيث قال: إن الوزارة قامت بإجراءات مثل تقييم المخاطر والأثر الصحي والفئة المتأثرة وفرصة تفشي الأثر، موضحا أن «دورنا كان كيفية مكافحة الوضع الوبائي وكان لكل مرحلة إجراءاتها».

وأضاف: بداية، أوقفنا الرحلات إلى الصين ثم وسعنا الإيقاف ليشمل دولا أخرى مع انتشار المرض، وحولنا العالقين إلى الحجر المؤسسي بدعم لوجستي كبير».

وبين السعيدان أنتدهور الوضع الوبائي في الكويت يعود لعدم تطبيق الاشتراطات الصحية وعدم الالتزام بالتباعد ولبس الكمام وعدم فحص درجات الحرارة بدقة».

سجال طبي – نيابي

اعترض النائب أسامة المناور على إطالة الفريق الطبي في تقديم عرضه لإجراءات التعامل مع جائحة كورونا، وقال: طلبنا الجلسة الخاصة واستدعينا الحكومة لتسمع منا وليس للاستماع اليها، خصوصا أن المتحدثين كثر وهذا هدر لوقت المجلس مع كل التقدير لجهودهم.

ورد الدكتور هاشم الهاشمي: نحن المعنيون بمواجهة كورونا وتركنا عملنا كي نحضر الجلسة، ومن احترام الفريق الطبي ان يتمكن من إنهاء كلامه ولا يقاطع.

وبينما سعى وزير الصحة الدكتور باسل الصباح لثني الدكتور الهاشمي عن المضي في الانتقاد، تدخل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مؤكداً حق النائب في الحديث والنقد، ومثمنا دوره كما الكوادر الصحية وجهودها.

ورد المناور على الهاشمي: نحن نمثل الأمة فتكلم في حدود صلاحياتك فقط، ولا يأتي أحد ليعلمني حدود الأدب، وأنا قلت أني احترم جهودهم قبل أن تتكلموا.

مشاريع لمساعدة قطاع المشروعات

قال وزير المالية خليفة حماده إن قطاع المشروعات الصغيرة مرتبط بإصلاح الاقتصاد المحلي ونأسف لإيقاف هذه الأنشطة بسبب الجائحة، وبتوجيهات من مجلس الوزراء اجتمعنا مع أصحاب المشاريع المتضررين، وهناك تشريعات مهمة لضمان استمرار هذه الأنشطة».

وتابع: «الحكومة تعكف على دراسة بعض المشاريع لمساعدة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحمل نتائج الوباء».

الضمان البنكي

من جانبه، أشار وزير التجارة فيصل المدلج إلى اننا «شكلنا لجانا لدراسة وضع المبادرين المتعثرين واجتمعنا مع بعض الجهات المتضررة لرفع التعثر واتفقنا على تفعيل بعض القوانين ذات الصلة ومنها قانون الضمان البنكي».

ثم تحدث النائب هشام الصالح حيث ثمن جهود الصحة والكوادر الطبية، لكنه قال إنه مع ذلك هناك قرارات حكومية متخبطة ومنها إغلاق المحال الساعة 8 مساء وكأن كورونا يستيقظ عند الساعة 9!

وسأل: على أي أساس يتم إغلاق الأندية والصالونات، وحتى المقابر يتم إغلاقها بين العاشرة والثانية؟

وقال: شنهو سبب التدخل الفج لوزيرة الهجرة المصرية في شؤوننا الداخلية؟.. اهي شنهو ماسكة عليكم شي؟، مضيفا: ماذا فعلتم للوافدين الذين زوروا فحص PCR؟

تأجيل الاقساط

قال النائب سعدون حماد إنه يجب تأجيل أقساط جميع المواطنين سواء من اقترض من البنوك أو الصندوق الوطني، بالإضافة إلى تأجيل أقساط أصحاب المساعدات والمتقاعدين.

وأشار حماد إلى ان إغلاق المحلات ليس الحل والأصل تطعيم الجميع للحد من زيادة الإصابات، لافتا إلى ان «دولة الإمارات طعمت أكثر من 5 ملايين، وفي الكويت 137 ألفا فقط ليش يا وزير الصحة الإمارات فارقين عنا؟»

وطالب حماد مع انتهاء الجلسة أن يتم فتح محلات وأنشطة المواطنين، وأن لا يتم فرض الحجر على من تلقى اللقاح.

ولفت النائب عبدالله الطريجي إلى ان «الأنظار تتجه إلى ما ستسفر عنه الجلسة من قرارات ترفع الضرر عن المواطنين جراء الجائحة»، متسائلا في الوقت نفسه: «هل كان لدى الحكومة إحصائيات عن عدد اللاعبين والإداريين المصابين بكورونا قبل اتخاذ قرار بإيقاف النشاط الرياضي؟ وهل لديكم إحصائية عن إصابات حصلت في جميع النوادي الصحية؟»، مشيرا الى أنه «يجب عدم التعميم على الكل فمن أخطأ يتم إيقاع العقوبة بحقه».

وأضاف: «رسالتي للشيخ صباح الخالد (أنت أمام اختبار حقيقي في تشكيل حكومة فعليك اختيار رجال دولة)».

وأشار النائب خالد العنزي إلى أن «الكل يتحدث عن موجة ثانية قد تكون أخطر لكن الحكومة تستخدم أسلوب التجربة والخطأ»، مبينا ان «الأسر وأرزاقها تدمرت بسبب الجائحة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يئنون في مواجهة التزاماتهم حتى أصبحوا تحت خط الفقر، وكما وعدناهم لن نتخلى عنهم».

وقال:» يا وزير الصحة نشكرك وفريقك الطبي الذي عانى الكثير، وغير مقبول الامتعاض الذي بدر من البعض، فهناك جهات أخرى أيضا تعمل ولا تنتظر الشكر».

وأضاف: «يا وزير المالية سألتك عن مكافأة الصفوف الأولى ورديت بأنك في انتظار أسماء المستحقين، ويحب الانتهاء من هذا الموضوع عاجلا».

بدوره، أشاد النائب أحمد الشحومي بـ»استيعاب سمو رئيس الوزراء لآراء النواب».

ولفت إلى مسألة التركيبة السكانية مشيرا الى أنها «أحد أسباب عدم قدرة الطاقم الطبي على التحكم» خلال أزمة كورونا.

كما تطرق إلى مسألة الأمن الغذائي، قائلا: «لولا وجود التعاونيات التي يحاول البعض القفز عليها وتدميرها، لكان الأمن الغذائي سيئا جدا».

الملتزم والمخالف

تحدث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم من مقاعد النواب حيث وجه «تحية إجلال وإكبار لكل الكوادر الطبية في وزارة الصحة وفي كل الجهات الحكومية والمتطوعين في الصفوف الأمامية على الجهود الجبارة الاستثنائية التي قمتم وتقومون بها، وهذا لا يعوضه تعويضا ولا مكافأة ولا دعما ماديا او معنويا وأجركم عند رب العالمين.

وقال: «صحيح أن الدعوة هنا ليست تكريما وهذا أضعف الإيمان وأقل ما يمكن أن يقدم لكم شهادة حق.. وهذا الجهد جبار تشكرون عليه لكن هناك بعض السلبيات والملاحظات».

وأضاف: لدينا مشكلة أساسية والتي يعاني منها معظم الشعب الكويتي ونظرا لانشغالاتكم لا يمكنكم السماع للجهات الأخرى، لكن لا يجب أن يعاقب الملتزم ويأخذ بجريرة غير الملتزم.

وخاطب الغانم ومسؤولي الصحة قائلا: قبل أن تضعوا الحل نتمنى أن يتم الاستماع للمعنيين بتداعيات القرار، بمعنى إذا كان مرتبطا بالرياضة استمعوا للرياضيين، وإذا كان للمشاريع الصغيرة فاستمعوا لهم.

وأكد أن العامل صحي هو الأهم ولكن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وتداعيات وصلت الى تفكيك أسر وإفلاس، مع علمنا بحرصكم الشديد على هذه الأسر والمكونات وقد تكون الصورة ليست واضحة لديكم كما هي لدينا. وتطرق الغانم الى التعليم، وقال إن العودة الى التعليم في غاية الأهمية، فمن الأجيال المقبلة قد يتخرج طلبة لا يعرفون القراءة ولا الكتابة.

وتابع: يفترض ان تتخذ الإجراءات الاحترازية لكن لا نستمر مدة طويلة بمنع الطالب من الوصول الى المدرسة.

وقال: عندما ننطلق بأي دعوة ننطلق من منطلقات دستورية، تصدر قوانين وتشريعات تعوض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتضررين.. أنت أجبرته أن يغلق عمله ويدفع تكاليف مباشرة، لا تعوضه إدفع له التكاليف المباشرة.

وأضاف: أؤيد القانون الذي قدمة النائب المناور وعدد من النواب، وكذلك القانون الذي قدمته بالأمس ومجموعة من النواب ونصوت عليهما في أول جلسة مقبلة.

وتطرق الى إجراءات الجلسة، وقال: كل الشكر لسمو رئيس الوزراء على تجاوبه وحضور الجلسة، وقال إن الطلب يبرر حضور الحكومة حتى وهي مستقيلة، ومستشهدا بحضور الحكومة في جلسة الرياضة وهذا قياس سليم لأن الحكومة يجب أن تحضر إذا كان هناك «عاجل من الأمور».

واستعان الغانم بكتاب للدكتور عادل الطبطبائي في مسألة دستورية و اختصاصات الحكومة المستقيلة، مضيفا «حقك تقول وجهة نظرك لكن لا تخطئ الآخرين»، وتابع: «أكرر ما قلته في جاسة الرياضة التي عقدت حتى لا توقف الرياضة، أدعو لاستعجال القوانين التي قدمها النائب المناور ومجموعة من النواب او ما قدمته ومجموعة من النواب والتي ترفع عن كاهل المتضررين الكثير من الضرر».

تألم وألم

بدوره عبر سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء عن الألم للأضرار التي لحقت بأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والضرر الذي لحق بالتحصيل العلمي للطلبة وعدم ممارسة الرياضيين أنشطتهم «لكن الألم الأكبر استمرار الوضع الوبائي في الصعود».

وقال سموه «اليوم نطوي سنة ونستقبل سنة جديدة والآن بعد مرور 45 يوما من السنة الجديدة بدأنا الدخول في وضع مقلق فقد بلغ عدد الوفيات في الـ15 يوما الماضية 50 حالة».

وأضاف سموه أن «إشغال أسّرة العناية المركزة ودخول المستشفى ارتفعا بشكل أكبر ونحن باتجاه الوصول إلى عدد خمس وحدات عناية مركزة بمستشفى مبارك».

وأكد أنه «يجب التوقف عند هذا الأمر والالتزام بما هو مطلوب عمله نعم نتألم لضرر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونتألم لضرر التحصيل العلمي لأبنائنا ونتألم عندما لا يمارس الرياضيون أنشطتهم لكن الألم الأكبر عندما نرى الوضع مستمرا بالصعود».

وذكر إنه «بالتعاون والتكاتف والتفاهم والقبول والتطبيق نعم مررنا بخسائر لكن الحمد تجاوزنا مرحلة الصعود ثم استقرينا والآن لدينا موجة ثانية وإذا لم نتعاون ونتكاتف ونتفاهم المطلوب عمله سيكون الوضع صعبا على الجميع».

وأضاف سموه «صحيح نتألم ونرى أبناءنا يتضررون من إجراءات الجائحة لكن ما البديل العالم كله تأثر ولابد أن نتعامل مع الواقع». وذكر إن من يقوم بإعطاء القراءات والمؤشرات هم الأطباء الذين تعلموا في أرقى الجامعات وقضوا وقتا طويلا من حياتهم في المختبرات والمكتبات للقيام بدورهم في وقت الحاجة وإعطاء القراءات والبيانات.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء إن القراءات التي وضعوها مبنية على متابعة دقيقة توصل إلى نتائج يجب أن تضعها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بعين الاعتبار فلهم كل الشكر والتقدير.

وأعرب سموه عن الشكر إلى أعضاء مجلس الأمة على تقدمهم بطلب عقد الجلسة الخاصة والإدلاء بآرائهم ما يدل على اهتمام مجلس الأمة بمتابعة إجراءات الحكومة تجاه الجائحة.

المالية والمشروعات

بدوره قال وزير المالية خليفة حمادة اثناء الجلسة الحكومة تعكف على دراسة تشريعات وقوانين لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الخروج من الأضرار التي لحقت بهم جراء الأزمة الصحية والتمكن من استمرار أعمال أنشطتهم.

وأضاف "أن من أهم تلك التشريعات إعادة دراسة قانون دعم وضمان البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات كورونا وكذلك قانون بشأن الأجور في القطاع الخاص «.

وأوضح أن الوضع الصحي الطارئ نتيجة الجائحة العالمية تسبب في وقف بعض الأنشطة التجارية وأن كل الاقتصادات في العالم تأثرت من هذه الجائحة وخصوصا قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أنه بناء على توجيهات سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء اجتماعا قبل أسبوعين مع مجموعة من ممثلي المتضررين من الإغلاق لأنشطتهم التجارية حيث بحثت اللجنة العديد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع بمشاركة الجهات الحكومية المعنية.

وأشار إلى بعض القرارات التي صدرت بعد اجتماع مجلس الوزراء أمس الاثنين وهي مضاعفة دعم العمالة لكل صاحب عمل مسجل على الباب الثالث تفرغ تجاري وعلى الباب الخامس إضافة إلى تكليف الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضع الآليات اللازمة لصرف مبلغ الدعم للمستحقين.

وأوضح أن هذا القرار سيعمل به اعتبارا من شهر مارس المقبل ولمدة ثلاثة شهور مالم يتم إعادة فتح تلك الأنشطة. وتطرق إلى قرار آخر وهو تكليف الجهات المعنية كل حسب اختصاصه باتخاذ لإجراءات والقرارات اللازمة بتأجيل سداد كافة رسوم الخدمات التي تقدمها الدولة لأصحاب الأنشطة التي لا تزال موقوفة كليا حتى تاريخه

التجارة والمتعثرين

بدوره أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتي فيصل المدلج امس وأثناء جلسة مجلس الامة أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى اللبنات الرئيسية والمهمة في استدامة التنمية والعمل التجاري بدولة الكويت..

وقال إنه "بناء على توجيهات سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء فور تشكيل الحكومة السابقة فقد أصدر بدوره تعليمات مباشرة لأعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق مهامهم بتشكيل لجان تنظر في المشاريع والممولين المتعثرين».

وأضاف أنه "من أعمال تلك اللجان بحث التظلمات وأي معوقات من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجاه أصحاب المشاريع والقيام بتسجيلها بالإضافة إلى بحث تفعيل بعض القوانين التي تعطيهم الميزة في ممارسة أنشطتهم». وتابع أنه "كان جل الاهتمام وقبل قرار مجلس الوزراء الصادر مؤخرا بإيقاف العمل في بعض الأنشطة التجارية هم أصحاب المشاريع غير الممولين الذين لا يشملهم الصندوق».

وأفاد الوزير المدلج بأنه تم تشكيل لجنة بمنتصف يناير الماضي مكونة من جمعيات النفع العام والاتحادات المعنية بهذه المشاريع والمستشارين بوزارة التجارة لبحث رفع التعثر أو الإشكالات القائمة.

وذكر أن "هذه اللجنة أكدت على محاور أساسية هي تفعيل بعض القوانين الموجودة والتي فيها ميزة لأصحاب هذه المشاريع في حال وجود أي تراخ أو عدم تفعيل بشكل كبير إلى جانب تخصيص بعض الأراضي والأماكن لمزاولة أعمالهم».

وبين أن اللجنة ناقشت مسألة تغيير قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة الجهات المعنية لإبداء رأيهم بشكل واضح. وقال إن قانون الضمان المالي كان أحد مشاريع القوانين المهمة جدا التي نوقشت في الفصل التشريعي السابق لمجلس الأمة لكن لم يحالفه الحظ في الإقرار لذلك قامت اللجنة بتقديم نظرة أشمل له تجاه المستفيدين من هذا القانون معتبرا إياه "محورا رئيسيا لرفع التعثر والدفع بقوة لإنجاح أصحاب المشاريع بصورة أكبر

تباين نيابي

وعقدت الجلسة امس وسط تباين نيابي بشأن الحضور تصاعدت وتيرته في الساعات الأخيرة، حيث أعلن نواب عزمهم عدم حضور الجلسة.

وبالإضافة الى النواب الثلاثة المعتذرين، والنائبين المنسحبين الداهوم والشلاحي، غاب عن الجلسة النواب كل من: أسامه الشاهين، صيفي الصيفي، بدر الحميدي، ثامر السويط، حسن جوهر، حمد روح الدين، حمدان العازمي، حمد المطر، خالد المونس، سعود بوصليب، شعيب المويزري، عبدالعزيز الصقعبي، عبد الكريم الكندري، عبدالله المضف، مهلهل المضف، فارس العتيبي، مبارك العرو، محمد الحويلة، مرزوق الخليفة، مبارك الحجرف، مساعد العارضي ومهند الساير.ورفع الجلسة فرز الديحاني

الغانم يفتتح الجلسة

الخالد متحدثا

ويتحدث من مقاعد النواب

- الغانم: لا يجب أن يؤخذ الملتزم بجريرة المخالف للاشتراطات الصحية
- الخالد: نتألم لضرر المشاريع والتحصيل العلمي والرياضة لكن الألم الأكبر استمرار تصاعد الوضع الوبائي
- وزير الصحة: قد نضطر لتشديد الإجراءات.. ما لم نلتزم بالاشتراطات الصحية
- وزير المالية: دراسة بعض المشاريع لمساعدة قطاع المشروعات

الشيخ د.باسل الصباح

وزير المالية